واقع تربية الدواجن على طاولة وزارة الزراعة

قطنا: الإصابات بمرض «نيوكاسل» محدودة جداً ولا تؤثر في صحة الإنسان

أبو دان لـ«الوطن»: الشائعات حول «نيوكاسل» تشبه شائعات فيروس إنفلونزا الطيور

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا والقائمون على قطاع الدواجن بأن الإصابات التي تعرض لها القطاع بمرض نيوكاسل محدودة جداً وعادية جداً وهي بسيطة وليست جائحة أو وباء، وهي ليست موجودة في سورية فقط وإنما في الدول المجاورة موضحاً أنها لا تؤثر في صحة الإنسان بالمطلق.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس في وزارة الزراعة لمناقشة واقع تربية الدواجن في سورية «الصحي والوبائي والإنتاجي».

ودعا قطنا المربين لإتباع إجراءات الأمن الحيوي لحماية قطعانهم مشيراً إلى وجود لقاحات محلية منتجة لدى وزارة الزراعة يتم توزيعها بشكل مجاني وهناك لقاحات أيضاً مسموح باستيرادها متاحة بالأسواق المحلية ويقوم المربون بإجراء اللقاحات بشكل نظامي وطبيعي، مبيناً أن تأثير المرض على الدواجن فقط في حالة نقص المناعة ووجود إصابات كثيرة تؤدي إلى نفوق في المداجن التي لا تلتزم بالتعليمات الفنية للتربية.

وأشار قطنا إلى أننا نعاني ظروفاً خاصة منذ فترة طويلة ونحاول تحقيق الاستقرار في قطاع الدواجن الذي يتعرض منذ لجهة إنتاج المؤسسة العامة للدواجن وتأمين سلف مالية لمستلزمات الإنتاج وزيادة إنتاجها من البيض واللحوم والصوص وغيرها بهدف تحقيق التدخل الإيجابي في تحقيق استقرار السوق في الكثير من الأحيان، علماً أن إنتاجها لم يعد كما كان قبل الأزمة.

وأضاف الوزير: إن الحكومة عملت على تأمين الأعلاف وزيادة الإنتاج، ودعم المؤسسة العامة للأعلاف لفتح دورات علفية للدواجن وشراء الذرة الصفراء من الفلاحين بعد التوسع بزراعتها وإنتاج نحو ٥٤٠ ألف طن منها، وتأمين ما يقارب ٥٠٠ مليار ليرة لشراء الأعلاف لدعم مربي الثروة الحيوانية بما يحقق توازناً بأسعارها في السوق، كما تم إصدار قرار بالسماح باستثمار المداجن المرخصة وغير المرخصة من خلال منح وثيقة استثمار وتربية حيث دخل بالإنتاج نحو ٢٠٠٠ مدجنة، إضافة لتنظيم توزيع المحروقات للمداجن بالسعر المدعوم ٢٠٠٠ ليرة للبتر الواحد، مؤكداً إصرار الوزارة على الاستمرار بدعم المربين.

وشدد الوزير على أهمية العمل كمنظومة متكاملة بين المربين والمهندسين والخبراء والأطباء البيطريين واتحاد الفلاحين لتطوير هذا القطاع ومعالجة المشكلات التي تواجه المربين للوصول إلى الاستقرار في الإنتاج، لافتاً إلى ضرورة الالتزام بشروط الأمان الحيوي في المداجن والاعتماد على الفنيين والأطباء البيطريين في التعامل مع أي حالة وضرورة الالتزام بالتعاقد مع طبيب بيطري في كل منشأة.

بدوره مدير عام المؤسسة العامة للدواجن الدكتور سامي أبو دان أكد لـ«الوطن» أن ما يشاع حول المرض الذي أصاب الدجاج يشبه إلى حد ما إشاعة فيروس إنفلونزا الطيور مؤكداً أن الموضوع عبارة عن شائعة من بعض الأشخاص الذين لهم مصالح معينة، وأن هذا المرض ليس له تأثير على صحة الإنسان مؤكداً أن منشآت الدواجن في القطاع العام لم تتعرض للإصابات بمرض نيوكاسل إلا بنسب قليلة، مبيناً أنه يوجد ٨٠٠ ألف طير في عدة خطوط فروج وبياض وأمات بياض في ١٠٦ حظائر تقوم بعملية التربية في منشآت المؤسسة.

وأضاف: إن مرض نيوكاسل موجود في سورية وجميع دول العالم ولكن نتيجة الاستقرار في الفترات الماضية لجأ العديد من المربين في القطاع الخاص لعدم اتخاذ الإجراءات الصحيحة من حيث البرامج بهدف تخفيض الأعباء المالية وعدم تنفيذ إجراءات الأمن الحيوي مما عمل على تنشيط الفيروس ولكن في الحقيقة لم يكن هناك نسب نفوق كبيرة.

وحول أسعار الفروج أكد أنها انخفضت خلال اليومين الماضيين لكنها عادت إلى ما كانت عليه.

٤٠٠ مليون أرباح مربي دواجن من فوج واحد!

رئيسة الإنتاج الحيواني: توزيع ١١٠ آلاف ليتر مازوت لـ٢٧ مدجنة بعد إجراء الكشف الحسي عليها

القنيطرة- خالد خالد

ذكر أحد مسؤولي المحافظة في جلسة عامة رقماً صادماً حول أرباح صاحب مدجنة خلال فوج واحد، إذ حقق ربحاً مقداره ٤٠٠ مليون ليرة سورية، وهذا الرقم أكدته رئيسة دائرة الإنتاج الحيواني في مديرية زراعة القنيطرة تغريد مصطفى، أنه بعد خسائر المربين وخروج مداجن عن الخدمة، حقق المربون أرباحاً جيدة ووصلت عند أحدهم إلى الرقم المذكور أعلاه.

وأوضحت مصطفى أن قرار وزير الزراعة الأخير ١٠٩ كان إيجابياً وشجع المستثمرين من أصحاب المداجن الخاصة والمرخصين وغير المرخصين على العودة للعمل واستثمار المداجن لكون القرار شمل الجميع، مبينة أن مديرية الزراعة شكلت لجنة للكشف الحسي على المداجن المرخصة وغير المرخصة بهدف الوقوف على الإنتاج ومدى توافر مستلزمات الإنتاج والصعوبات والمعوقات وحث المربين على الترخيص للعمل بتأمين المستلزمات من محروقات ومواد علفية.

وأضافت: بعد إجراء الكشف الحسي يمنح المربي وثيقة استثمار وبموجبها يتم الحصول على المواد المدعومة في حال توافرها كالمواد العلفية المقننة التي لم يحصل عليها المربي منذ أيلول من عام ٢٠٢٢، أي قبل ١٥ شهراً.

وأوضحت رئيسة دائرة الإنتاج الحيواني أن عدد المداجن المرخصة التي تم الكشف عليها ٣٠ مدجنة، كما تم الكشف على ٧ مداجن غير مرخصة، وتم تزويد تلك المداجن بـ١١٠ آلاف ليتر مازوت، علماً أن الكشف الحسي يتم بطلب من صاحب المدجنة واللجنة جاهزة للقيام بالكشف الحسي على أي مدجنة يأتي وقت عند رغبة صاحبها.

وبينت مصطفى أن عدد المداجن الإجمالي في محافظة القنيطرة (المرخصة العاملة والمرخصة المتوقفة- وغير المرخصة العاملة والمتوقفة) بلغ ٢١٠ مداجن، بينها ١٤٨ مدجنة مرخصة والعاملة منها ٩٦ مدجنة بطاقة إنتاجية ١,٤٨ مليون طير، وهناك مدجنة واحدة فقط مرخصة لتربية الدجاج البياض بطاقة إنتاجية يومية ٧٠٠٠ بيضة ومدجنة أمات الفروج بطاقة إنتاجية ٤٨ ألف طير خلال الدورة الواحدة ومدجنة لتربية المقاس بطاقة إنتاجية ١٩٢ ألف بيضة بالشهر، ويتضمن المقفس إدخالات حضانة (مرحلة تحضين البيض إلى عمر ١٨ يوماً، وثم يتم تحويلها إلى جهاز الفقاسة لمدة ثلاثة أيام لإنتاج الصيصان).

وأكد أحد المربين عن وجود غلاء كبير في أسعار الأدوية البيطرية في السوق المحلية وعجز دائرة الصحة الحيوانية تقديم الأدوية مجاناً للمربين، وكذلك ارتفاع أسعار المعقمات لتعقيم منشآت الدواجن في فترة التربية بين الفوجين لعدم انتقال الأمراض والأوبئة بين الطيور.

ومن الصعوبات التي أشار إليها المربي غياب المقنن العلفي المدعوم، والمفاجأة أن أسعار السوق المحلية أرخص من سعر المؤسسة العامة للأعلاف حيث سعر طن الصويا ١٠,٩ ملايين ليرة وفي المؤسسة ١١,٥ مليون ليرة، وسعر الذرة ٤,٢ ملايين وواصل لأرض المدجنة، إضافة إلى ارتفاع سعر الصوص الذي وصل إلى ١٥ ليرة بعد أن كان يباع بـه ليرات ويجب أن يكون الحجز مسبقاً، علماً أن سعر كيلو الدجاج القائم حالياً من أرض المدجنة ٣٤ ألفاً وفي المحال التجارية مذبوح ٤٢- ٤٣ ألف ليرة!

وأشار إلى وجود صعوبات بتسويق المنتج على أرض المحافظة نظراً لعدم وجود مسلخ وضعف الكثافة السكانية ما يضطر المربين لبيع منتجاتهم بأسواق المحافظات الأخرى (درعا- دمشق وريفها) وارتفاع تكاليف النقل المرهقة جداً ما يجعل المربي يتكبد مبالغ مضاعفة في عملية الإنتاج.

وفي جولة لـ«الوطن» على أسواق القنيطرة سجلت شرحات الفروج ٧٣ ألفاً والفخاذ ٤٣ ألفاً والكستا ٤٧ ألفاً، على حين كانت أسعار السورية للتجارة بصالة جديدة عرطوز: الشرحات ٧٣ ألفاً والوردة ٤٢ ألفاً والفروج ٤٥ والدبوس ٤١ والكستا ٤٤ والجوانح ٣٤ ألفاً، في ظل وجود جمود بحركة البيع حيث المستهلك يكتفي بقطعة واحدة نظراً لضعف القدرة الشرائية عند الأغلبية.

٣١١ ألف مركبة في ريف دمشق

خراطة: ٢٠ مليار ليرة إيرادات المديرية في ١٠ أشهر

إنجاز ٢١٢ ألف معاملة منذ بداية العام

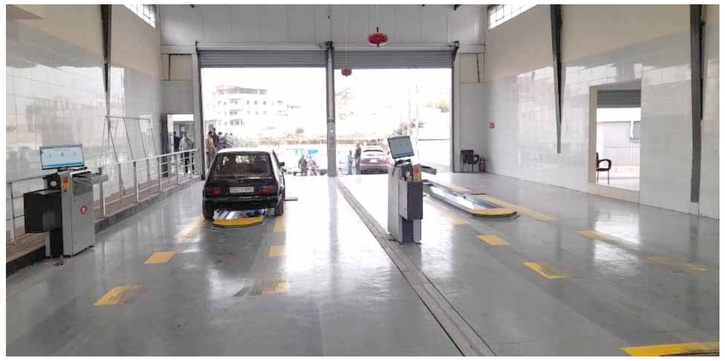

محمود شاهين

كشف مدير نقل ريف دمشق عمر حاكم خراطة أن الإيرادات المالية للمديرية خلال العام لغاية نهاية شهر تشرين الأول بلغت عشرين مليار ليرة سورية.

وأوضح خراطة أن العدد الكلي للمركبات المسجلة في مديرية نقل محافظة ريف دمشق ٣١١٤٠٠ مركبة.

وأشار مدير نقل الريف إلى أن المديرية أنجزت خلال هذا العام ٢١٢٥٠٠ معاملة، في حين بلغ عدد المعاملات المنفذة في نقل ريف دمشق وتعود للمحافظات الأخرى ٧٨٠٠٠ معاملة.

ولفت إلى أن المعاملات المنجزة الخاصة بالمركبات تنوعت بين فراغ – ترسيم وتسجيل المركبات الحديثة والمنقولة من المحافظات الأخرى.

وأشار إلى أن المديرية المركزية في حرستا ويتبع لها ثلاث دوائر فرعية /النبك – الكسوة- سرغايا/ تغطي مساحة ريف دمشق التي تنتشر على مساحة كبيرة جغرافياً، وإلى أنه يتم العمل وفق برنامج المعاملات المركزي وربط شبكي بين جميع المحافظات ما أدى إلى اختصار في الوقت وتخفيف الأعباء المالية الكبيرة وعناء السفر.

وأكد خراطة أن كل المعاملات مؤتمتة ومؤرشفة على الحاسوب من أجل حفظ الوثائق وإمكانية الرجوع إليها بسهولة وسرعة عند الحاجة، إذ تم الاستغناء عن الورقيات وتحويل كل أضابير المركبات الورقية إلى أضابير إلكترونية.

وقال: نظراً لاتساع رقعة المحافظة ومن أجل التخفيف عن مالكي الجرارات الزراعية وكذلك المركبات الثقيلة التي يصعب إحضارها إلى دوائر النقل من أجل الفحص الفني تقوم المديرية بإرسال لجنة فحص من المهندسين الفنيين لإجراء الفحوص اللازمة لهذه المركبات من دون الحاجة لإحضارها إلى الدوائر.

وأوضح أن المعاملة تبدأ وتنتهي عند موظف واحد عملاً بالنافذة الواحدة وأكبر معاملة لا تحتاج لأكثر من نصف ساعة لإنجازها.

وقال: أيضاً لدينا ربط إلكتروني مع الجهات الأخرى التي لها ارتباط بعمل المديرية مثل (فرع المرور- التأمينات الاجتماعية- المالية- تكامل- النفوس...)، مشيراً إلى أن الرسوم كلها تسدد عن طريق الدفع الإلكتروني من خلال تطبيق موجود على الجوال.

ولفت المدير إلى وجود معاملات تنجز من خارج المديرية ويستطيع مالك المركبة إنجازها بنفسه من مكتبه أو منزله دون الحاجة لمراجعة مديرية النقل مثل (تجديد ترخيص آلي إلكتروني) بالنسبة للمركبة غير الخاضعة للفحص الفني مثل المركبات الخاصة العاملة على المازوت والتي تخضع للفحص مرة واحدة كل عامين.

وأكد خراطة سعي الوزارة دائماً لتطوير العمل في مديريات النقل من خلال تعزيز ثقافة العمل الإلكتروني، وحالياً هناك مشروع إعادة تأهيل بناء مسارب للفحص الفني بالتشاركية مع القطاع الخاص حيث تم تزويد هذه المسارب بأجهزة تقنية حديثة وفق المعايير العالمية المعتمدة في فحص المركبات حيث سيكون العمل كله إلكترونياً من دون تدخل للعنصر البشري لإعطاء نتائج دقيقة ١٠٠ بالمئة.

وأوضح أن هذا سيؤدي إلى تعزيز ثقة المواطن بعمل المديرية للوصول إلى نتائج سليمة وهذا المشروع أصبح جاهزاً ويتم وضعه بالخدمة في الأيام القريبة القادمة.

وتابع قائلاً: انطلاقاً من خطة الوزارة في تبسيط الإجراءات والتخفيف على المواطنين مالكي المركبات، تم مؤخراً تفعيل معاملة نقل الملكية عن طرق الهبة عملاً بالقانون ١٣ تاريخ ٢٠٢٣/١٠/١ سواء كانت الهبة بين الأصول والفروع أو بين الزوج والزوجة وهنا لا يحتاج المالك لإحضار إشعار بنكي عند الفراغ وتكون قيمة رسوم الفراغ ٥ بالمئة من قيمة المركبة، مضيفاً: كما يمكن أن تكون الهبة للغير من خارج الأصول والفروع وتكون هنا رسوم نقل الملكية ١٥ بالمئة من قيمة المركبة.

وفي السياق ذاته أوضح مدير نقل الريف أنه عملاً بتوجهات الحكومة نحو تطبيق الحكومة الرقمية الإلكترونية اتخذت وزارة النقل العديد من الخطوات في هذا المجال وتمت أرشفة كل أضابير المركبات والوثائق الورقية وتم تحويلها إلى إضبارة إلكترونية على الحاسب، وهذه الخطوة كان لها الدور الكبير في حفظ هذه الوثائق من الضياع وسهولة الرجوع إليها على الحاسب بسرعة والاستغناء عن الورقيات، وتم إحداث قاعدة بيانات مركزية في الوزارة وربط كل مديريات النقل بالمحافظات بقاعدة بيانات واحدة حيث أصبحت كل المديريات تعمل بآلية واحدة وأنها مديرية واحدة.

وقال: تعتبر هذه الخطوة نقلة نوعية كبيرة في مجال العمل الإلكتروني حيث أصبح بإمكان المواطن مالك المركبة إنجاز معاملاته في أي مديرية نقل يختارها تكون قريبة من مكان سكنه، ما أدى إلى اختصار كبير في زمن إنجاز المعاملة ووفر على المواطن عناء وتكاليف السفر بين المحافظات، والجدير بالذكر أن خطوة الربط الشبكي هذه بدأت من مديرية نقل ريف دمشق لكون المديرية تمتلك كادراً إدارياً وفنياً متكاملاً وبيانات دقيقة بنسبة عالية جداً، وبدأ ذلك عام ٢٠١٩ من مديرية نقل ريف دمشق وتم ربط آخر مديرية بنهاية العام ٢٠٢٠.

وتابع قائلاً: وقامت الوزارة أيضاً بربط إلكتروني مع باقي الجهات التي لها ارتباط بالمعاملة التي تنجز في مديرية النقل مثل / فرع المرور – التأمينات الاجتماعية – وزارة المالية- منظومة الاتصالات- الحجوزات الوطنية- تكامل/، وأيضاً هذه الخطوة قدمت خدمة كبيرة للمواطن حيث أصبح مالك المركبة لا يحتاج لمراجعة فرع المرور لإحضار براءة ذمة مخالفات حيث أصبح بإمكانه الحصول عليها من قبل موظف النقل.

وكذلك براءة ذمة التأمينات الاجتماعية أصبحت تحتسب من قبل موظف النقل ضمن إرساله الرسوم.